الأمم المتحدة

E/CN.17/2002/PC.2/6/Add.9

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
15 January 2002
Arabic
Original: English

لجنة التنمية المستدامة بوصفها اللجنة التحضيرية
لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة
الدورة التحضيرية الثانية
٢٨ كانون الثاني/يناير – ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٢

الجزء المتعلق بالحوار بين الأطراف المؤثرة المتعددة في الدورة الثانية للجنة التنمية المستدامة بوصفها اللجنة التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة

مذكرة من الأمين العام

إضافة

ورقة حوار مقدمة من منظمات المزارعين*

* من إعداد الاتحاد الدولي للمنتجين الزراعيين بإسهام من المنظمات التالية: منظمة Agri بجنوب أفريقيا؛ الجمعية الدائمة للغرف الزراعية الفرنسية؛ الجمعية الدائمة للغرف الزراعية في مالي؛ الاتحاد الوطني للمنظمات المهنية الزراعية في كوت ديفوار بكوت ديفوار؛ اللجنة النمساوية للزراعة والحراجة؛ اتحاد المزارعين البلجيكيين (Boerenbond)؛ الاتحاد الكندي للزراعة؛ الاتحاد المركزي للجمعيات التعاونية الزراعية بمصر؛ الاتحاد المركزي للمنتجين الزراعيين ومالكي الغابات في فنلندا؛ الغرفة الزراعية الوطنية بالجزائر؛ الاتحاد الزراعي الإيطالي بإيطاليا؛ اتحادات المزارعين الدانمركيين بالدانمرك؛ منظمة De utscher Bauernverband e. v. بألمانيا؛ المزارعون الاتحاديون لنيوزيلندا؛ اتحاد المزارعين الهولنديين (Federatie Van Land – en Tuinbouworganisaties) بهولندا؛ الاتحاد المسيحي للمزارعين الملغاشيين بمدغشقر؛ اتحاد المزارعين الأحرار بالفلبين؛ منظمة Lantbrukarnas Riksförbund بالسويد؛ اللوبي الزراعي المالطي؛ المكتب الوطني الريفي بكوستاريكا؛ الاتحاد الوطني للمزارعين باستراليا؛ الاتحاد الوطني لمزارعي انجلترا وويلز؛ الاتحاد الوطني لمنظمات الفلاحين بالفلبين؛ الاتحاد الوطني للمزارعين الأوغنديين؛ الاتحاد الوطني للمزارعين ومربي الماشية في نيكاراغوا؛ اتحاد الغرف الزراعية التركية؛ الاتحاد التونسي للزراعة وصيد الأسماك. **ولا تعبر الأفكار والآراء المعرب عنها بالضرورة عن أفكار الأمم المتحدة وآرائها.**

310102 310102 02-21982 (A)
0221982

مقدمة

١ - كان إدراج الفصل ٣٢ المعنون ''تعزيز دور المزارعين'' في جدول أعمال القرن ٢١[1] محل تقدير كبير من منظمات المزارعين في العالم. ويقر هذا الفصل بأن ''النهج الذي يركز على المزارع يُعد أساسيا لتحقيق الاستدامة في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء'' (الفقرة ٣٢-٣)، وأن ''العامل الأساسي لتنفيذ تلك البرامج بنجاح يكمن في دوافع فرادى المزارعين ومواقفهم وسياسات الحكومة التي توفر الحوافز للفلاحين لإدارة مواردهم الطبيعية بكفاءة وبطريقة مستدامة'' (الفقرة ٣٢-٤).

٢ - إن معظم الإنتاج الزراعي، خلافا للصناعات الأولية الأخرى، لا تقوم به شركات كبرى، بل عدد كبير من أسر مزارعين فرادى. فالمزارعون يقومون بدور أساسي في توفير الأمن الغذائي لكل دولة. والمزارعون هم أيضا الذين يتولون الإشراف العام والإدارة فيما يتصل بالموارد الطبيعية الواسعة، والذين يملكون ويهندسون معظم المناظر الطبيعية، والذين يحمون موارد الأرض الثمينة.

وجوب اعتبار الزراعة من أولويات التنمية

٣ - إن الزراعة لا تحظى من المؤسسات الدولية ولا الحكومات الوطنية بالأولوية التي تحتاج إليها بشدة. ففي السنوات العشر الأخيرة، لم تعد الزراعة في الواقع تحتل في البرامج الإنمائية المكان المحوري الذي كانت تحتله في الماضي.

٤ - وقد انخفضت تاريخيا مستويات الاستثمار في الزراعة وإنتاج الأغذية، حتى أن ٢٤ ٠٠٠ شخص أصبحوا يموتون كل يوم من الجوع وما يتصل به من أسباب.

٥ - ولم تحقق الاستراتيجيات الراهنة في التجارة والاستثمار والتنمية سوى القليل من التقدم في بلوغ أهداف الأمم المتحدة في العمل، بحلول عام ٢٠١٥، على خفض عدد الجوعى أو الفقراء إلى النصف.

٦ - وفي البلدان الفقيرة، يعيش معظم السكان في المناطق الريفية. ومن هنا وجبت مكافحة الفقر من خلال الزراعة والتنمية الريفية. وبالإضافة إلى وسائل الإنتاج الأكثر استدامة، فإن العناصر الأساسية للنجاح في هذه المكافحة تتطلب إيجاد توزيع أعدل للموارد، وأنماط استهلاك أكثر استدامة. وهذه العناصر تعد أساسية ليس لمحاربة الفقر فقط، بل أيضا لتحقيق استدامة بيئية طويلة الأجل.

٧ - ويتيح مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة فرصة مهمة لتغيير هذه الحالة. وينبغي وقف إهدار الموارد فيما لا يتصل بالزراعة، والعمل على جعل السياسات أكثر تركيزا على تضييق هوة الفقر التي تزداد اتساعا، وهو ما يلحق دمارا بالغا بقطاع المزارع الصغيرة في المناطق التي تعاني صعوبات خاصة.

تطبيق الاستدامة على الزراعة

٨ - عولمة التجارة العالمية، ومتطلبات الجودة للمستهلك، والتكامل الاقتصادي الإقليمي، واستمرار الفقر والجوع في مناطق كثيرة من العالم - - هذه هي الحقائق والتحديات الجديدة التي تواجه الزراعة اليوم.

٩ - وتعتبر الاحتياجات الفورية والقصيرة الأجل بالغة الأهمية بالنسبة إلى المزارعين في معظم البلدان النامية. ولذلك فإن أعلى الأولويات هي تحقيق الأمن الغذائي واجتثاث الفقر وصولا إلى النمو الاقتصادي. وهناك حاجة إلى السياسات التي تركز على الحصول على الأراضي وتكفل وضع ترتيبات لحيازة الأراضي، كما تركز على الحصول على المياه وكفالة الحقوق في المياه، وعلى الحصول على الموارد الجينية، وعلى الحصول على قروض بأسعار يطيقها المزارعون. إن توفير البنية الأساسية الريفية أمر أساسي، وهناك احتياج إلى موارد مالية كافية من أجل التنمية الزراعية واجتثاث الفقر.

١٠ - إن المزارعين في البلدان الصناعية يجابهون بمطالب قوية من المواطنين والمستهلكين تتعلق بحماية البيئة (إدارة الطبيعة، والمناظر الطبيعية)، وضمان سلامة الحيوان وغيرها من الأعمال الأخلاقية، والحفاظ على المجتمعات الريفية.

١١ - وينبغي لجميع القطاعات (الحكومة، والمستهلكين، والمزارعين، ومن إليهم) أن تكون راغبة في دفع تكلفة الاستدامة الطويلة الأجل، لأن الأخذ بممارسات مستديمة قد لا يترجم دوما إلى طعام أرخص، على المدى القصير على الأقل. وقد يتطلب الأمر التضحية ببعض احتياجات المجتمع، كالإسكان والتنمية الحضرية، للحفاظ على الأرض من أجل إنتاج الغذاء أو لأغراض بيئية.

تجربة بلوغ أهداف الفصل ٣٢ من جدول أعمال القرن ٢١

١٢ - يتضمن الفصل ٣٢ أربعة أهداف رئيسية هي:

(أ) لا مركزية صنع القرار؛

(ب) حصول صغار المزارعين، ولا سيما النساء وسائر الجماعات الضعيفة، على الموارد والتكنولوجيا؛

(ج) تقديم حوافز إلى المزارعين لإدارة الموارد بكفاءة وبطريقة مستدامة؛

(د) زيادة اشتراك المزارعين في رسم وتنفيذ السياسات من خلال المنظمات التي تمثلهم.

١٣ - وينص الفصل ٣٢ أيضا على تحقيق هذه الأهداف من خلال أربعة مجالات عمل رئيسية هي:

(أ) الإطار المؤسسي؛

(ب) التمويل؛

(ج) البحث والإرشاد والتوعية؛

(د) بناء القدرات.

١٤ - وهذه الورقة نتاج لعملية تشاور مع العديد من منظمات المزارعين في أنحاء العالم. وترمي هذه الورقة إلى الإسهام في دعم تنفيذ الفصل ٣٢ من جدول أعمال القرن ٢١ في المستقبل، وذلك بالتركيز أساسا على الأمثلة الإيجابية للتقدم في بلوغ الأهداف المحددة والتغلب على المصاعب. على أنه لا بد من أن يلاحظ بوجه عام أن الأمر ما زال يحتاج إلى عمل كثير لتحقيق التطلعات الأصلية لقمة الأرض المعقودة في عام ١٩٩٢.

أولا - لا مركزية صنع القرار

١٥ - في غضون السنوات العشر الأخيرة على الأقل، قامت بلدان كثيرة بإصلاحات مؤسسية واقتصادية مهمة. وتتصل هذه الإصلاحات بما يلي:

- رفع يد الدولة عن الزراعة؛
- تحقيق اللامركزية؛
- تحرير الاقتصاد.

١٦ - وتلقى هذه الإصلاحات بمزيد من المسؤولية على عاتق المجتمعات المحلية والأفراد، ومنهم المزارعون، من أجل تنميتهم.

١٧ - وقد أسند صنع القرار في بلدان عديدة، فيما يتصل بإدارة الموارد، إلى المجالس الإقليمية والمحلية التي تضم مستشارين منتخبين والتي تضع الخطط الإقليمية والمحلية. وتتمثل السمة الأساسية لقانون إدارة الموارد في نيوزيلندا في اشتراك المجتمعات المحلية في وضع الخطط من خلال التشاور. ومع ذلك فإن عملية التخطيط يمكن أن تكون محل خلاف بسبب المصالح المتنافسة، وكثيرا ما يشعر المزارعون بأن آراءهم واحتياجاتهم لم تراع بالقدر الكافي مقارنة بالمطالب المتزايدة للمجتمع الحضري.

١٨ - وقد أنشئت في مالي والجزائر شبكة من الغرف الزراعية الإقليمية المستقلة ذاتيا، وجمعية دائمة للغرف الزراعية. وتعتبر هذه الغرف الزراعية بمثابة جهة الوصل اللامركزية بين المزارعين وشركائهم في القطاعين العام والخاص. وفي وقت أقرب، شرعت مالي في عام ١٩٩٩ في تنفيذ عملية لتحقيق لا مركزية صنع القرار من خلال خطة عمل للتنمية الريفية. وقد قسمت هذه الخطة إلى ٢٠ خطة إقليمية على أساس معايير زراعية إيكولوجية. وجاءت الخطط الإنمائية الإقليمية والمجتمعية نتيجة لعملية تشاور. ومع ذلك فإن منظمات الفلاحين لم تكن ممثلة التمثيل الكافي في الأفرقة العاملة التي وضعت الخطط الإقليمية، كما أن المزارعات لم يدعون إلى الاشتراك.

١٩ - وجدير بالملاحظة أن صنع القرار على الصعيد المجتمعي ما زال محتاجا إلى الحصول على معلومات صحيحة (مثل البحث العلمي لفهم أسباب اختيارات الإدارة وآثارها البيئية والإنمائية) تنبني عليها القرارات، وتوفير التمويل لهذا الغرض قد يشكل عبئا باهظا بالنسبة إلى مجتمعات عديدة.

ثانيا - حصول صغار المزارعين، ولا سيما النساء وسائر الجماعات الضعيفة، على الموارد والتكنولوجيا

٢٠ - لا يمكن اجتثاث الفقر ولا تحقيق أهداف الأمن الغذائي التي حددتها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) دون تمكين صغار المزارعين من الحصول المنصف على الأراضي وموارد المياه. فالحصول على الأراضي وضمان الحيازة هو أفضل حافز ممكن لفرادى المزارعين على الحفاظ على خصوبة الأرض وزيادتها. ويجب إشراك المزارعين ومنظماتهم في مراحل وضع وتنفيذ البرامج المتعلقة بالتنمية القائمة على الأراضي، وكذلك في عملية وضع السياسات.

٢١ - وهناك ضغط على الأراضي وموارد المياه نتيجة للزيادة السكانية. ويقلق المزارعين استغلال المياه في غير الزراعة. فالمياه منفعة عامة ويجب أن تظل كذلك. والدولة في معظم البلدان هي التي توفر هذا المورد الشحيح، وعليها أن تخصص الموارد الشحيحة للاحتياجات ذات الأولوية، مثل الأمن الغذائي.

٢٢ - ويتعين في إدارة موارد المياه أن تقوم على نهج تشاركي يشمل مختلف أصحاب المصلحة في مستجمعات المياه ومستخدميها. وتثبت تجربة إنشاء شركة Coopeortega (ذات المسؤولية المحدودة) في كوستاريكا وجود قدرات كامنة كبيرة في المجتمعات الريفية فيما يتصل بالمشاركة الفعلية في الإدارة المستدامة لموارد المياه. والسبب في ذلك أن المجتمعات المحلية هي الضحايا المباشرة لمشاكل المياه، وأنها تكون مدفوعة بكونها أطرافا معنية عندما تتعرض مصادر رزقها للخطر.

٢٣ - ومن الضروري تمكين المرأة حتى تكون لها مشاركة ذات معنى في الجماعات التي تدير مستجمعات المياه. إن تمكين المرأة من خلال حصولها على معلومات عن الطرق البسيطة لتنقية المياه وكذلك تمكينها من العمل عن طريق لجان المياه وبعد ذلك في أجهزة إدارة مستجمعات الأمطار سيكفلان سماع صوت المرأة في المطالبة بمياه آمنة ومتوافرة. ولن تتغير المواقف الأساسية تجاه المياه إلا بتثقيف المرأة والتواصل معها. وقد تحقق نجاح كبير أيضا في هذا الشأن في جنوب أفريقيا.

٢٤ - ومن المسلم به على نطاق واسع أن زيادة حصول المرأة على الأراضي تؤدي إلى تغيرات إيجابية واسعة على صعيد الفرد والأسرة المعيشية والمجتمع المحلي، ويمكن أن تكون لها آثار مباشرة على النمو الاقتصادي الإقليمي والقطري. وقد عمدت حكومات كثيرة في أنحاء العالم إلى وضع قوانين وسياسات وبرامج جديدة تسعى إلى تعزيز

حقوق النساء وسائر الجماعات الضعيفة في الحصول على أراض. على أن هذه الخطوات الإيجابية لم تؤد في حالات كثيرة إلى حدوث تغييرات على صعيد الفرد والأسرة المعيشية والمجتمع المحلي. فما زالت العادات والمؤسسات المحلية وعلاقات القوى تنطوي على تمييز ضد المرأة وتعوق حصولها على حقوق واستحقاقات جديدة. ولا تزال النساء وسائر الجماعات الضعيفة تفتقر حتى الآن إلى القوة أو الموارد أو المعرفة اللازمة لإعمال هذه الحقوق والصكوك القانونية الجديدة. وينبغي للحكومات أن تتعاون مع المجتمع المحلي، وبخاصة مع المزارعات والمنظمات التي تمثلهن، لضمان أن تعكس الإصلاحات المقبلة احتياجات المرأة وتطلعاتها وقدراتها وأن تكون المرأة قادرة على التمتع بثمار هذه الإصلاحات.

٢٥ - إن قرار لجنة حقوق الإنسان ٣٤/٢٠٠١ المعنون ''مساواة المرأة في ملكية الأرض وإمكانية حيازتها والتحكم فيها ومساواتها في حقوق التملك والسكن اللائق''[٢] ، الذي اتخذ مؤخرا في ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠١، هو إعادة تأكيد مهمة لهذه المبادئ، ولا بد من تشجيع الجهود التي تبذلها الحكومات بالتعاون مع المزارعين والمنظمات التي تمثلهم لتنفيذ المبادئ والأهداف الواردة في هذا القرار.

ثالثا - تقديم حوافز إلى المزارعين لإدارة الموارد بكفاءة وبطريقة مستدامة

ألف - السياسات الوطنية

١ - إطار السياسة العامة

٢٦ - إذا كانت وثائق مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، بما فيها جدول أعمال القرن ٢١، تؤيد الزراعة المستدامة، فإن فهم معناها الكامل وإدماجها في الزراعة لم يتحققا بعد في بلدان كثيرة. ولذلك فإن الحاجة مستمرة إلى حث الحكومات على إيجاد بيئة مواتية لسياسات الزراعة المستدامة. ويدور ذلك العمل حول مواضيع من قبيل تحديث الزراعة والحراجة وصيد الأسماك، والأمن الغذائي/السلامة الغذائية والتكنولوجيات الحيوية الحديثة، والتجارة الزراعية، والري، وغير ذلك.

٢٧ - وقد تحسن الأثر البيئي للقطاع الزراعي في العقد ١٩٩٠-٢٠٠٠، ويرجع ذلك خصوصا إلى عاملين رئيسيين هما:

- الإقرار بدور المزارعين في صون البيئة؛
- الموافقة على النظم الأساسية الرامية إلى الارتقاء بنوعية المنتجات الزراعية وحماية البيئة.

٢٨ - وقد كان إطار السياسة العامة الذي يمد المزارعين بإشارات السوق عاملا قويا في وضع ممارسات مستدامة وفعالة للزراعة في بعض البلدان. وقد أدى إلغاء الدعم بالإعانات في نيوزيلندا في عام ١٩٨٤ إلى حدوث تغيرات في استخدام الأراضي. ففي مساحات واسعة من الأرض الحدية التي استخدمت للإنتاج عن طريق هذه الإعانات، زرعت أشجار الصنوبر أو أعدت للزراعات المحلية.

٢٩ - ويتمثل اتجاه السياسة الزراعية في التحول عن نظم دعم أسعار السلع - وأحيانا دعم المدخلات - إلى النظم التي تقدم بمقتضاها المدفوعات المباشرة إلى المنتجين. وتقدَّم هذه المدفوعات المباشرة غالبا لتحقيق أهداف بيئية، مثل الحفاظ على المناظر الطبيعية أو الطبيعة.

٢ - البرامج الحكومية لحماية البيئة

٣٠ - هناك في البلدان الصناعية أمثلة عديدة للبرامج الحكومية لحماية البيئة. وتتضمن هذه البرامج ما يلي: تدابير للحد من استخدام مبيدات الآفات وفقد مخصبات الأرض، ومكافأة المزارعين على الخدمات الإشرافية أو البيئية، وتشجيع الزراعة باستخدام الأسمدة الطبيعية، وصون التنوع البيولوجي، وتطوير المحميات.

٣١ - والموارد اللازمة لهذه البرامج محدودة للغاية في البلدان النامية. ومع ذلك فقد حدثت زيادة في برامج الارتقاء بأساليب المكافحة المتكاملة للآفات، وممارسات صون التربة، وزيادة تكييف الممارسات الزراعية في الإيكولوجيا المحلية.

إدارة الطبيعة

٣٢ - تتزايد دعوة المزارعين إلى تقديم ''الخدمات البيئية''. وهذا يعني أن على المزارع العمل بنشاط على حماية الطبيعة أو أداء مهام أخرى. وتدفع السلطات العامة للمزارع مبالغ لقاء القيام بهذه الأنشطة الإضافية. ومن أمثلة ذلك الحفاظ على أعشاش الطيور، وكذلك (في هولندا) الاحتفاظ بالمياه في المزارع في أوقات هطول الأمطار بشدة.

٣٣ - ويعتبر التنوع البيولوجي أيضا هدفا مهما للعمل البيئي في بلدان كثيرة. ففي السويد، حيث تستخدم مساحة الأرض الصالحة للزراعة لزراعة ٩٠ في المائة من النباتات الواردة في قائمة المزروعات المعرضة للخطر، وضع برنامج لتوفير المشورة والتوعية في هذه المسائل لعدة سنوات.

٣٤ - وعلى صعيد الاتحاد الأوروبي، فإن التوجيه الخاص بحماية الطيور والتوجيه الخاص بالموئل الصادرين عن الجماعة الاقتصادية الأوروبية يعدان نتيجة ملموسة وملزمة لتحقيق هدف التنمية المستدامة. وقد وردت تطلعات الاتحاد الأوروبي في استنتاجات اجتماع المجلس الأوروبي في حزيران/يونيه ٢٠٠١ التي جاء فيها أنه يجب وقف تدهور التنوع البيولوجي في موعد أقصاه عام ٢٠١٠.

٣٥ - ويعتبر التنوع البيولوجي الزراعي بمثابة العمل والعلم الدقيقين لأجيال من الريفيين والسكان الأصليين. وينبغي أن يكون لمجتمعات المزارعين الحق في حرية استخدام الموارد الجينية المتنوعة، بما فيها البذور، التي أنتجوها على مر التاريخ.

٣٦ - وفي كندا أعيد تقديم ''قانون الأصناف المهددة''، ويحث اتحاد الزراعة الكندي الحكومة على العمل بشكل وثيق مع الأطراف المؤثرة في وضع أنظمة لحماية الأصناف المهددة. ويحتاج المزارعون إلى معلومات جيدة عن حماية الموئل وعن العوامل اللازمة لحماية أحد الأصناف. ويحتاج الأمر أيضا إلى حوافز، مثل المعاملة الضريبية، وتعويض، وإلى اتفاقات لحماية المزارعين من الملاحقة القضائية. والحكومة مطالبة، علاوة على ذلك، بالاعتراف بالجهود الطوعية للمزارعين، وبتشجيع العلاقات التشاركية فيما بين القطاعات لزيادة جهود الحفظ.

٣٧ - وفي النمسا، يرسي قانون الغابات قواعد حاسمة لصون الغابات وإدارتها وحمايتها على الوجه الصحيح، وذلك للوقاية من الإفراط في استخدام هذا المورد أو استنزافه، تحقيقا لمصلحة البلد بأسره.

٣٨ - وهناك تسليم واسع النطاق بضرورة حماية الطبيعة. على أنه لا شك في أن تطوير الزراعة يتعذر في بعض الحالات بسبب حماية بعض أنواع الحيوانات وأصناف النباتات. ومن هنا كان التوسع في الحوار بالغ الأهمية حتى يتسنى اشتراك أكبر عدد ممكن من الأطراف المؤثرة في العملية، ولا سيما على الصعيد المحلي.

مكافحة الآفات

٣٩ - حدث في العقد الأخير تراجع كبير في استخدام مكونات فعالة في مبيدات الآفات (مبيدات الأعشاب الضارة، مبيدات الحشرات، مبيدات الفُطر) في المزارع، وزيادة في ممارسات المكافحة المتكاملة للآفات.

٤٠ - ففي الدانمرك على سبيل المثال، انخفضت إلى أقل من النصف كميات المواد الفعالة المستخدمة في مبيدات الآفات في السنوات الـ ١٠ - ١٥ الأخيرة. وأعادت وكالة حماية البيئة الدانمركية تقييم ٢١٣ من المكونات الفعالة في مبيدات

الآفات، و لم يحصل على الموافقة التامة منها سوى ٧٨ مادة. وعلى صعيد الاتحاد الأوروبي، يعاد النظر أيضا في قائمة المواد المعتمدة لصون صحة النباتات.

٤١ - وقد شرعت السويد في حملة للاستخدام الآمن لمبيدات الآفات. وجرى في هذه الحملة توزيع معلومات في شكل كتيبات وورقات معلومات وإعلانات في المجلات الزراعية وفي الإنترنت على جميع الـ ٣٠ ٠٠٠ مزارع في البلد المرخص لهم باستخدام مبيدات الآفات. وجرى أيضا عقد دورات تدريبية محليا في عدد كبير من الأماكن. وقد قدمت جميع المعلومات مجانا وتولت تمويلها الحكومة السويدية والاتحاد الأوروبي.

٤٢ - وفي كوت ديفوار، يتعاون المزارعون المنتمون إلى الاتحاد الوطني للمنظمات المهنية الزراعية في كوت ديفوار مع الوكالة الوطنية لدعم التنمية في تشجيع ممارسات المكافحة المتكاملة للآفات. ويجري في شرق هذا البلد تشجيع المزارعين على استخدام مبيدات الآفات البيولوجية، مثل أوراق أشجار النيم والبابايا ونبات الفلفل، لمكافحة الآفات في الزراعات القائمة على السباخ، وفي تخزين الحبوب، وفي إنتاج الكاكاو. وفي قطاع الأرز، أنشئت ثماني مدارس ميدانية للمزارعين لتدريبهم على مكافحة الآفات والاستخدام المتكامل لمبيدات الآفات. وقد أدى تطبيق المكافحة المتكاملة للآفات إلى انخفاض تكاليف الإنتاج، كما أدى إلى زيادة الغلة بنسبة ٢٥ - ٦٠ في المائة.

٤٣ - وفي الفلبين، تشجع الحكومة أيضا المكافحة المتكاملة للآفات عن طريق المدارس الميدانية للمزارعين التي يقوم منهجها على المشاركة الواسعة النطاق والتجريب.

تقليل فقد المخصبات

٤٤ - وضعت في بلدان كثيرة خطط لتقليل رشح النتروجين والحد من انبعاث غاز النشادر من الزراعة.

٤٥ - وفي الدانمرك، يقدر متوسط الانخفاض في رشح النتروجين من الأرض القابلة للزراعة بـ ٣٢ في المائة في الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٩. وانخفضت مبيعات مخصبات الزراعة بنسبة ٣٧ في المائة في السنوات الـ ١٥ الأخيرة، في حين ظلت مستويات استخدام السماد الطبيعي ثابتة.

٤٦ - وفي عدة بلدان من بلدان أوروبا الشمالية، مثل الدانمرك وهولندا وبلجيكا، تم أيضا وضع قواعد صارمة تتعلق بتخزين ونشر السماد الحيواني.

تكييف الزراعة مع الإيكولوجيا المحلية

٤٧ - قام المزارعون في كل أنحاء العالم بتكييف أساليبهم الزراعية مع البيئة المادية والمناخ الذي يعيشون فيه.

٤٨ - وفي إطار الخطة الوطنية لتنمية الزراعة في الجزائر، التي اعتمدت في عام ٢٠٠٠، هناك برنامج يعيد الزراعة إلى مكانها الطبيعي. ومن شأن ذلك ألا يُحسن الفعالية فحسب، بل من شأنه أيضا أن يقاوم التصحر. فهناك مناطق مناسبة للكروم ومناطق أخرى مناسبة لإنتاج المحاصيل الشجرية. وينبغي عدم زراعة الحبوب في الأراضي الهشة المعرضة للتآكل.

٤٩ - وفي كوت ديفوار، وضعت برامج لحفظ التربة وزراعة الأحراج، وتهدف هذه البرامج إلى إعادة الخصوبة إلى التربة. وقد تم وضع استراتيجيات لإعادة زراعة الغابات، يشارك فيها المزارعون، من أجل مكافحة إزالة الأحراج والتصحر.

الزراعة باستخدام الأسمدة الطبيعية

٥٠ - ازدادت الزراعة القائمة على استخدام الأسمدة الطبيعية في كثير من البلدان الأوروبية بعد أن بدأ الاتحاد الأوروبي يدعم هذا النوع من الزراعة. وقد طورت أوروبا الشمالية بصفة خاصة إلى حد كبير إنتاج المحاصيل بواسطة

الأسمدة الطبيعية، وحتى في بلدان مثل إيطاليا في أوروبا الجنوبية، أصبحت الزراعة بواسطة الأسمدة الطبيعية تشمل الآن ١ في المائة من المزارعين و ٢ في المائة من الأراضي الزراعية.

٥١ - وقد حددت السويد لنفسها هدفا هو إعطاء أهمية أكبر للزراعة باستخدام الأسمدة الطبيعية. وبحلول عام ٢٠٠٥، يُعتزم زراعة ٢٠ في المائة من الأراضي بواسطة الأسمدة الطبيعية، على أن يكون إنتاج ١٠ في المائة من اللبن واللحوم والأغنام بالوسائل الطبيعية. ويدعم اتحاد المزارعين السويديين هذه الأهداف. وتهدف هذه الزيادة في إنتاج المحاصيل بواسطة الأسمدة الطبيعية إلى تلبية الطلب المتزايد على الأغذية المنتجة بالوسائل الطبيعية. غير أن هناك مناقشة تدور حول زيادة استخدام الأسمدة الطبيعية في الزراعة وهل هي الحل بالنسبة إلى كثير من المسائل البيئية في مجال الزراعة. فمثلا يحتمل أن تكون هناك تدابير أكثر فعالية في الزراعة التقليدية لتحقيق الفوائد البيئية.

٥٢ - وقد أنشأت فرنسا في الآونة الأخيرة وكالة تنمية الزراعة بالوسائل الطبيعية، لتجمع في هيئة واحدة الإدارات الحكومية ذات الصلة والمزارعين الذين يستخدمون أساليب الزراعة الطبيعية والمصنعين والموزعين.

٥٣ - ولعدة منظمات زراعية خبراء استشاريون من بين موظفيها لإسداء المشورة إلى المزارعين حول الطريقة التي يمكن بها الانتقال (تشريعيا وتقنيا) من الزراعة التقليدية إلى الزراعة باستخدام الأسمدة الطبيعية.

السياحة الزراعية

٥٤ - إيطاليا هي أحد البلدان النشطة في إنشاء المحميات. وبعد الموافقة على القانون الوطني ذي الصلة، أنشأت إيطاليا ٣٦ حديقة وطنية تغطي ١٠ في المائة من مجموع الأراضي الزراعية في البلد، لتشجيع الزراعة والسياحة الزراعية في هذه المناطق.

٥٥ - والسياحة الزراعية تتزايد. ففي فرنسا تشترك، ٢٠ ٠٠٠ مزرعة في السياحة الزراعية: إذ توفر المأوى، ووجبات الطعام باستخدام المنتجات المحلية، والأنشطة الترفيهية، كما تعرض الأنشطة الزراعية. وبالإضافة إلى ذلك، يبيع ١٥ في المائة من المزارعين الفرنسيين منتجاتهم مباشرة من مزارعهم.

تغير المناخ

٥٦ - لا تستغل الكتل الأحيائية المنبثقة عن الزراعة استغلالا كافيا بوصفها مصدرا لإنتاج الطاقة، أي الوقود الطبيعي (الديزل الأحيائي والإيثانول الأحيائي) للمحركات، والحطب للتدفئة. ومن أجل الالتزام بشروط بروتوكول كيوتو[٣] المتعلق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ[٤] فيما يتصل بخفض انبعاثات غازات الدفيئة، يوصى بوضع سياسات ضريبية تشجع على استخدام مصادر الطاقة المتجددة المنبثقة عن الزراعة.

باء - السياسات الدولية

٥٧ - إن القواعد التجارية التي وضعتها منظمة التجارة العالمية والقروض التي يقدمها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بحاجة إلى تنسيق أفضل وتركيز أكبر للقضاء على الفقر وإنجاز التنمية العالمية المستدامة. وإن الفوائد المستمدة من العولمة موزعة توزيعا غير متساو، فالمزارعون الصغار في البلدان النامية مهمشون في كثير من الأحيان. وتجد البلدان الأفقر نفسها في موقف ضعيف تجاه الأنظمة المالية والتجارية العالمية. كما أنها تحت ضغط شديد بسبب أعباء الديون، وأسعار السلع الأساسية المنخفضة، والعلاقات التجارية غير المواتية.

ثالثا – زيادة اشتراك المزارعين في رسم وتنفيذ السياسات من خلال المنظمات التي تمثلهم

قوانين الممارسات الزراعية الجيدة/أنظمة منح الشهادات

٥٨ – بالإضافة إلى البرامج الزراعية المستدامة التي تديرها الوكالات الحكومية، تتخذ المنظمات الزراعية والمجموعات الصناعية مبادرات لتعزيز الممارسات والتكنولوجيات الزراعية المستدامة من خلال قوانين الممارسات الزراعية الجيدة وأنظمة منح الشهادات، مثل المعايير الزراعية البريطانية ''الجرارات الحمراء الصغيرة'' ''الزراعة العقلانية'' في فرنسا التي ينظمها ''منتدى الزراعة العقلانية المراعية للبيئة''. وإن ''منح شهادة حفظ الغابات'' أداة أيضا للتشجيع على الإدارة الحراجية المستدامة، وتسويق منتجات الغابات في فنلندا. إن اتحاد المزارعين البلجيكيين في سبيله لوضع قانون للعناية في معاملة الحيوانات. وينبغي العمل على وضع قواعد الممارسات بدءا من قاعدة الهرم إلى قمته بحيث يشارك في هذه العملية المزارعون الذين لديهم معرفة وثيقة بالظروف والتحديات التي تواجهها أنظمتهم الزراعية الخاصة.

٥٩ – وقد وضع الاتحاد التعليمي الكيميائي الزراعي في نيوزيلندا برنامجا تدريبيا يمنح شهادات اعتماد ويسمى ''Growsafe''. ويستهدف البرنامج جميع مستخدمي مبيدات الآفات في البلد. وقد وضعت صناعة الأسمدة واتحاد المزارعين قانونا لتنظيم استعمال الأسمدة. واتخذت منظمات المزارعين الفرنسيين في عام ١٩٩١ إجراءات طوعية للاستخدام المتكامل للأسمدة ("Ferti-Mieux") وعوامل حماية النباتات ("Phyto-Mieux"). وتشجع هذه الإجراءات المتخذة في فرنسا المزارعين على اتخاذ مبادرات من خلال التجارب الزراعية، وإسداء المشورة، والاتصال بالجمعيات الريفية، وتجربة أجهزة الرش.

٦٠ – ويضع اتحاد المزارعين الهولنديين (LTO-Nederland) مبادئ توجيهية للممارسات الزراعية الجيدة لإطلاع المزارعين الهولنديين على ما يجب أن يفعلوه لحماية البيئة. والممارسات الزراعية الجيدة تطبق أيضا في القطاع الزراعي وقطاع الحراجة في ألمانيا. غير أنه بسبب العمليات الديناميكية التي تطرأ في الزراعة، سلمت السلطات التشريعية بأن تعريفا متحجرا ومقبولا بصفة دائمة لـ ''الممارسات الزراعية الجيدة'' أمر غير ممكن. فالممارسات الزراعية يجب أن تتكيف مع الظروف المحلية للتربة والمناخ. ويسعى أفضل المزارعين بصفة مستمرة إلى تحسين استدامة مزارعهم، ويستطيعون وضع ممارسات أفضل بسرعة أكبر من توثيق العمليات لأفضل الممارسات. وتوفير المعلومات عن أفضل الممارسات أمر مفيد لإطلاع المزارعين على ما ينجزه نظراؤهم.

٦١ – وقد سعت المنظمات الزراعية في كندا، ابتداء من أوائل التسعينات، إلى إيجاد طرق جديدة لمساعدة المزارعين على أن يصبحوا أكثر وعيا بتأثيرهم على البيئة. ونتيجة لذلك، وضعت كتيبات عن ''الخطة الزراعية البيئية''. والخطة الزراعية البيئية برنامج طوعي يقوده المنتجون ويساعد المزارعين على تقييم تأثير عملياتهم الزراعية على البيئة بهدف تحديد المجالات التي تثير القلق والإجراءات التي يتعين اتخاذها للتقليل من المخاطر التي تتعرض لها البيئة.

العناية بالأرض

٦٢ – برنامج العناية بالأرض في استراليا مثال جيد على النهج الذي تعتمد عليه المجتمعات المحلية لإدارة الأراضي والمياه على نحو مستدام بدعم من الحكومة على جميع المستويات. ويشارك في برنامج العناية بالأرض، الذي دعمه في أوائل التسعينات اتحاد المزارعين الوطنيين والمؤسسة الاسترالية لحفظ البيئة، أكثر من ٤ ٠٠٠ جماعة مستقلة في

المجتمع في استراليا نظمت نفسها حول مناطق مستجمعات الأمطار. وقد انتشرت الحركة في نيوزيلندا وجنوب أفريقيا وبلدان أخرى. وإن تخطيط الزراعة المتكاملة مفهوم هام في مجال إدارة العناية بالأرض. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مجموعات العناية بالأرض تعطي الأفضلية للأنواع الزراعية المحلية لاستعادة الغطاء النباتي، ومن ثم حفز التنوع البيولوجي المحلي.

٦٣ - وقرر اتحاد المزارعين السويديين في عام ١٩٩٦ تشكيل أفرقة عاملة داخل مناطق مستجمعات المياه. ويتعاون ٢٠ إلى ٣٠ مزارعا وريفيا في كل مجموعة على أساس طوعي مع منسق، للتوصل إلى وضع خطة تتكيف محليا بغية الحد من تسرب التغذية النباتية في المنطقة.

٦٤ - وبدأ العمل في برنامج كندا الريفي في أوائل عام ٢٠٠٠ في شكل تشارك بين الشركة الكندية للزراعة والأغذية الزراعية والاتحاد الكندي للزراعة وموئل الأحياء البرية في كندا. ويسعى البرنامج من خلال أمثلة على الرعاية الفائقة للأراضي، إلى تعزيز أفضل ممارسات الحفظ من خلال المجتمعات الزراعية. والفرق في كثير من الأحيان بين الرعاية الجيدة والإدارة الرديئة لاستخدام الأراضي هو زيادة الوعي لأفضل الممارسات الإدارية التي تسمح بازدهار كل من الزراعة والحياة البرية واستمرارهما في حالة من الانسجام.

حملات زيادة الوعي

٦٥ - تم إنجاز برامج زيادة الوعي في مدغشقر وفي كوت ديفوار بالتعاون مع منظمات المزارعين والمنظمات الحكومية حول المسائل المتصلة بحرائق الأدغال التي تؤثر تأثيرا ضارا للغاية على مدى توافر موارد المياه وعلى التصحر.

٦٦ - ويشارك المزارعون الكنديون في برنامج زيادة وعي المنتجين لصندوق الإجراءات المتخذة لمواجهة تغير المناخ. وقد تم وضع هذا البرنامج لزيادة وعي المنتجين والجمهور لغازات الدفيئة والزراعة والممارسات الإدارية التي يمكن أن تستغل في خفض الانبعاثات الصافية. ويقوم الاتحاد الكندي للزراعة، بالتشارك مع أعضاء صندوق الإجراءات المتخذة لمواجهة تغير المناخ، بأعمال تنسيق الشبكة الوطنية لتقاسم المعلومات للتأكد من أن لدى المنظمات الزراعية الموارد الكافية لتثقيف وإعلام فرادى المنتجين.

مشاركة المزارعين في برامج الزراعة المستدامة

٦٧ - يجب أن يكون، في نهاية المطاف، للمستهلكين وتجار التجزئة والمصنعين والمزارعين وكذلك الحكومات والمنتظمات غير الحكومية والمنظمات البيئية رؤية وأهداف واحدة من أجل تحقيق الإنتاج الغذائي المستدام. ويتطلب ذلك من السلطات العامة اتباع نهج جديد. وبدلا من أن يكون هناك توجيه من أعلى إلى أسفل، هناك حاجة إلى وجود سلطة تستشير وتعمل مع المنظمات الاجتماعية. وعلى السلطة أن تؤمن بقدرة القطاع الاجتماعي على المساعدة الذاتية في حل مشاكل المجتمع. وينطوي ذلك في هولندا على نموذجين:

- إنشاء الشبكات: اتفاقات غير ملزمة تستند إلى إجراء المشاورات والعمل معا وتحديد الأهداف والتوقيت؛
- التوجيه الذاتي: تقتصر السلطة على وضع الإطار القانوني الذي يتعين على المشاركين فيه أن يحلوا مشاكلهم.

٦٨ - وهناك عدة أمثلة جيدة على المجالات التي تم فيها ضم المزارعين إلى برامج الزراعة المستدامة. وأحد هذه الأمثلة هو اتفاق كوتونو الجديد بين الاتحاد الأوروبي و ٧٨ بلدا ناميا في منطقة أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ، ويعطي الاتفاق دورا رئيسيا لمشاركة المجتمع المدني في تحديد وتنفيذ وتقييم الاستراتيجيات والبرامج الإنمائية. وهناك مثال

آخر في أوغندا حيث قامت وزارة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية بضم منظمات المجتمع المدني إلى العملية الاستشارية للميزانية، وفي وضع الورقة الاستراتيجية للحد من الفقر في البلد. وفي بلجيكا، شرع وزير الزراعة والبيئة الفلمنكي في إجراء مناقشة عامة حول الزراعة المستدامة جرى فيها تشجيع المجتمع المدني على تقديم التوصيات.

٦٩ - وشاركت منظمات المزارعين في الجزائر (الغرف الزراعية) في وضع الخطة الوطنية الأولى للتنمية الزراعية المعتمدة في عام ٢٠٠٠ بعد ١٠ سنوات تقريبا من التحضير. واسترشد المزارعون بمنظماتهم المهنية دون اللجوء إلى أي وسطاء. ولهم مطلق الحرية في المشاركة في الخطة أو عدم المشاركة فيها.

٧٠ - ويشارك الاتحاد الكندي للزراعة في كل من اللجنة الاستشارية للإدارة الاقتصادية والمجلس الاستشاري لمكافحة الآفات مع الأطراف المؤثرة الأخرى، وهدفهم جميعا هو تحسين نظام الضوابط الحالي.

٧١ - وعلى الرغم من التقدم المحرز في مشاركة المزارعين في تصميم وتنفيذ السياسات من خلال المنظمات التي تمثلهم، ما زال كثير من المزارعين غير منظمين تنظيما جيدا بما فيه الكفاية لكي يتمكنوا من المشاركة أو ما زالت حكوماتهم غير مستعدة بعد لإشراكهم في هذه العملية. فمثلا في مدغشقر، لم يكن للمزارعين أي دور تقريبا في وضع خطة العمل للتنمية الريفية. والمزارعون غير قادرين على المشاركة في المناقشات بسبب عدم توافر الإمكانيات، ولا سيما في مجال المعلومات والمهارات المتعلقة بالاتصالات. وفي بعض البلدان، لا تدعى حتى المنظمات الزراعية إلى المشاركة في الأدوات الإنمائية الهامة، مثل الشركات الإنمائية الوطنية أو مجالس التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

المبادرات التي تقدمها المؤسسات الدولية

٧٢ - تنص الفقرة ٣٢-٩ من جدول أعمال القرن ٢١ على أنه: ''ينبغي لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي والبنك الدولي والمصارف الإنمائية الإقليمية وغيرها من المنظمات الدولية العاملة في مجال التنمية الريفية أن تُشرك المزارعين وممثليهم في مداولاتها، حسب الاقتضاء''.

٧٣ - ومنذ انعقاد قمة الأرض في عام ١٩٩٢، شهدت المؤسسات الدولية الرئيسية قدرا من الانفتاح على المجتمع المدني. فقد تزايد تسليم المنظمات الإنمائية الدولية والإقليمية في سياساتها وممارساتها بأن التنمية التي تُمسك الحكومات بزمامها ولا تُشرك فيها المنظمات الأهلية إشراكا فعليا كثيرا ما تُمنى بالفشل. وعلى نفس الغرار، فإن التنمية التي يتولى المجتمع المدني شؤونها دون دعم تمكيني من الحكومة تفتقر إلى القدرة على الاستمرار ولا ترقى إلى المستوى المطلوب لتلبية الاحتياجات على صعيد البلد برمته.

٧٤ - ويرغب المزارعون في الإشادة بالأمم المتحدة والحكومات الأعضاء لقيامها، بإشراك الفئات الرئيسية في الاستعراضات السنوية لمختلف فصول جدول أعمال القرن ٢١، في شكل حوارات بين الأطراف المؤثرة المتعددة.

٧٥ - وقد جرت العادة على أن يعمل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية والفاو وبرنامج الأغذية العالمي والبنك الدولي والمصارف الإنمائية الإقليمية، في تشارك مع المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني، من أجل تمكين المجتمعات المحلية. بيد أنه نظرا لاستشراء الفقر بصفة رئيسية في المناطق الريفية (إذ يعيش ٧٠ في المائة من الفقراء في المجتمعات الريفية)، تبذل هذه المؤسسات جهودا متزايدة لتعزيز منظمات المزارعين والريفيين. ومن أمثلة الجهود التي بُذلت مؤخرا لإشراك المزارعين ومنظماتهم التعاون الذي جرى بين البنك

الدولي والاتحاد الدولي للمنتجين الزراعيين (''التشارك من أجل الاستدامة'')، والدور القيادي الذي اضطلع به الصندوق الدولي للتنمية الزراعية فيما يتعلق بتشكيل التحالف الشعبي للقضاء على الجوع والفقر، ليكون برنامجا يرمي إلى تعزيز قدرة الريفيين على تأمين سبل الحصول على الأراضي وغيرها من الأصول الإنتاجية.

٧٦ - ومن دواعي سرور المزارعين أن يجدوا أن كلا من تقرير عام ٢٠٠١ عن الفقر في المناطق الريفية، الصادر عن الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، في واستراتيجية البنك الدولي الجديدة للتنمية الريفية يشجعان على الشروع في عملية هدفها تمكين الفقراء في الريف وصغار المزارعين من تحمُّل مزيد من المسؤولية عن تنمية أنفسهم. ويعمل الاتحاد الدولي للمنتجين الزراعيين مع البنك الدولي لبلوغ الهدف المتمثل في ''وجوب اشتمال كل مشروع للخدمات الزراعية يموله البنك الدولي على عنصر لدعم مشاركة منظمات المنتجين، بغرض تمكينها، والتشجيع على إيجاد علاقات تشاركية فعالة فيما بين منظمات المنتجين والحكومات وغير ذلك من الأطراف المؤثرة''.

٧٧ - وفي آذار/مارس ٢٠٠١، اضطلعت الفاو، بمشاركة واسعة النطاق من المجموعات الرئيسية، بتنظيم أول منتدياتها المعنية بالزراعة المستدامة والتنمية الريفية، بالتزامن مع الدورة السادسة عشرة للجنة الزراعة. وكان المزارعون من المشاركين الرئيسيين في هذا المنتدى. ورغم أن المنتدى كان يمثل أحد الأنشطة الجانبية للجنة وليس جزءا لا يتجزأ من أعمال دورتها، فقد قوبل هذا النشاط المبتكر بالتقدير البالغ. وفي وقت أقرب، قامت إدارة التنمية المستدامة التابعة للفاو، كجزء من الأعمال التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة وأعمال متابعته، بتشكيل فريق عامل معني بالزراعة المستدامة والتنمية الريفية يضم جهات وصل تابعة للمجموعات الرئيسية، بما في ذلك المزارعون.

٧٨ - وقد دأبت لجنة الزراعة التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لسنوات كثيرة على عقد مشاورات سنوية مع منظمات المزارعين، وهو ما بدأت تفعله في الآونة الأخيرة لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لنفس المنظمة. ويحيي المزارعون المنظمة على بدء أعمالها بشأن ''التكنولوجيا الأحيائية والأمن الغذائي'' في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ بعقد مشاورات واسعة النطاق مع الأطراف المؤثرة المعنية. ويوصي المزارعون بأن تتبع جميع المنظمات الحكومية الدولية هذه الممارسة قبل الشروع في بحث أي موضوع جديد. فمشاركة منظمات المزارعين في الحلقات الدراسية والدراسات التي تجريها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تحفز أيضا المزارعين على المشاركة بمزيد من الهمة في المسائل المتصلة باستدامة الزراعة.

٧٩ - ومن المبادرات الهامة الأخرى التي اضطلعت بها الحكومات لإشراك المزارعين وممثليهم في مداولاتها المؤتمر الثلاثي الأول المتعلق بالزراعة في منطقة البحر الأبيض المتوسط، الذي مهّد له المزارعون وعقد في البرلمان الأوروبي في حزيران/يونيه ٢٠٠١. وقد جمع هذا النشاط بين أعضاء البرلمان الأوروبي والجمعية البرلمانية التابعة لمجلس أوروبا وممثلي المزارعين ضمن إطار لجنة البحر الأبيض المتوسط التابعة للاتحاد الدولي للمنتجين الزراعيين، سعيا إلى وضع مسألة الزراعة على رأس جدول أعمال المنطقة الأوروبية ومنطقة البحر الأبيض المتوسط.

٨٠ - ويلزم دعم الأهداف الرئيسية الأربعة للفصل ٣٢ الوارد وصفها أعلاه، عن طريق الإجراءات الأربعة المبينة مباشرة أدناه.

الإطار المؤسسي

٨١ - من الضروري توفير هياكل أساسية كافية وإطار تنظيمي مناسب من أجل تعزيز الزراعة المستدامة. ويتجلى

هـذا الأمـر أشـد مـا يتجلـى في المنـاطق الصغـيرة النطـاق الشحيحة الموارد التي يشكل فيها الافتقار إلى إطار مؤسسي رئيسـي عقبـة هائلـة أمـام البقـاء الاقتصـادي للمـزارع الـتي تمتلكـها الأسـر والاعتمـاد علـى الـذات في الحصـول علـى القوت. وما زال الكثير من البلدان لا يطبق حتى الآن على نحو فعال خطة وطنية، أو إطار وطني للتنمية الريفية.

٨٢ - وتشمل العناصر التي تؤثر في الاستدامة ما يلي:

- سياسـات التجـارة والاسـتثمار، والتنميـة المسـتدامة للزراعة؛
- حقوق الملكية المأمونة؛
- الحكم الرشيد والمؤسسات السليمة؛
- نظم جيدة للتعليم والصحة؛
- هيـاكل أساسـية جيـدة للشـؤون القانونيـة والماليـة وشؤون التسويق والطاقة والنقل والاتصالات؛
- شبكات أمان لرعاية المحرومين.

التمويل

٨٣ - وصل انخفاض الاستثمار في الزراعة إلى مستويات لم يشهدها في تاريخه. فقد انخفضت القروض المقدمة من البنك الدولي لأغراض الزراعة في عام ٢٠٠٠ إلى أدنى مستوى لها في تاريخ البنك. فلم تتعد نسبة القروض المقدمة لأغراض الزراعة ٧ في المائة من القروض الإنمائية. أما المساعدة الإنمائية الرسمية فقد انخفضت على مدى السنوات العشر الماضية إلى أدنى مستوى لها، كما انخفضت الحصة المكرسة منها للزراعة. ومن الضروري زيادة هذه المساعدة إلى المستوى المتفق عليه دوليا، وهو ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

٨٤ - ومن المهم على الصعيد الوطني أيضا إيلاء مزيد من الأولوية، عند اعتماد مخصصات الميزانية، للمسائل المتعلقة بالفقر في المناطق الريفية والزراعة المستدامة والأمن الغذائي.

٨٥ - وقد يحتاج المزارعون أيضا إلى دعم من الحكومة لضمان الحصول على الائتمان بأسعار تكون في متناولهم.

البحث والإرشاد والتوعية

٨٦ - تقع على عاتق الحكومات مسؤولية الاستمرار في إجراء البحوث الأساسية حتى تكون متوافرة أمام الجميع. ويساور المزارعين القلق بشأن الاتجاه إلى خصخصة الموارد الجينية وتركيز التنوع البيولوجي في أيدي حفنة من المؤسسات العملاقة المتعددة الجنسيات، التي توفر لها الحماية عن طريق براءات الاختراع أو تقيدها بموجب الأنظمة المتعلقة بحقوق المربّين. ويقوِّض هذان الإجراءان حقوق المزارعين المتعلقة بحرية الحصول على الموارد الجينية المشتركة. إذ ينبغي الاستعانة على الوجه الأمثل بمبتكرات التكنولوجيا الأحيائية التي يمكن أن تعزز الاستدامة.

٨٧ - وفي مطلع التسعينات، بدأ الاتحاد الدولي للمنتجين الزراعيين، بالاشتراك مع الوكالة الدانمركية للتنمية الدولية، برنامجا يرمي إلى تعزيز الصلات القائمة بين منظمات المزارعين ومعاهد البحوث. وقد وجد أن نتائج البحوث، تضل طريقها إلى حقول المزارعين في البلدان النامية إلى حد كبير، وأن خطط البحث لا تمثل احتياجات المزارعين الحقيقية.

٨٨ - وقد تم في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ تنظيم المنتدى العالمي للبحوث الزراعية، سعيا إلى تعزيز الصلات بين معاهد البحوث والأطراف المؤثرة، بمن فيهم المزارعون. ويتولى الاتحاد الدولي للمنتجين الزراعيين والحركة الدولية لمنظمات المزارعين (Via Campesina) تمثيل المزارعين في اللجنة التوجيهية للمنتدى.

٨٩ - ومما يلقى الترحيب من جانب المزارعين تزايد التعاون في العقدين الماضيين بين معاهد البحوث الزراعية وجماعات صغار المزارعين. وتبين قائمة بمشاريع البحوث

التشاركية التي أجريت في إطار الفريق الاستشاري للبحوث الزراعية الدولية أنه قد جرى في ٤٨ في المائة من هذه المشاريع تشكيل أفرقة جديدة من صغار المزارعين.

٩٠ - ويؤيد المزارعون بشدة التوصية التي أصدرها اجتماع الأطراف المؤثرة في إطار الاجتماع السنوي العام للفريق الاستشاري للبحوث الزراعية الدولية الذي عقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، والتي تنص على أن يكون لمنظمات المزارعين تمثيل في الفريق الاستشاري عن طريق لجنة مستقلة يشترك رئيسها في عضوية اللجنة التنفيذية.

٩١ - وتضطلع الدائرة الدولية للبحوث الزراعية الوطنية التابعة للفريق الاستشاري للبحوث الزراعية الدولية بأنشطة تتعلق بالتدريب وبناء القدرات من أجل تسهيل عملية الابتكار الزراعي التي تُعالج في إطارها الصلات القائمة بين الباحثين الزراعيين والمسؤولين عن الإرشاد والمزارعين وغيرهم من الأطراف المؤثرة. وقد بدأت الآن آراء المزارعين، التي تشترك في تقديمها عادة مجموعات من المزارعين، تشكل جزءا من عملية الابتكار الزراعي، إذ لا ينبغي فرض التكنولوجيات الجديدة على أوساط المزارعين، وإنما الواجب هو أن تستند هذه التكنولوجيات إلى المعارف المحلية للمزارعين وأن تثريها.

٩٢ - وعلى الصعيد الوطني، تقدم مصر نموذجا جيدا لبلد وضعت فيه برامج للتعاون بين منظمات المزارعين ومعاهد البحوث الزراعية لكفالة الإدارة المستدامة للأراضي. وقد تحقق الكثير من الانجازات في هذا الصدد، من قبيل إنشاء الحدائق العامة، واتباع الممارسات المتعلقة برعاية المناطق المصابة بتحات التربة والحفاظ على التربة، وتوزيع الأراضي على حديثي الخريجين من ذوي الوعي لمسائل الزراعة المستدامة. وقد شمل التعاون المذكور وضع أنظمة للري وإعادة تدوير المياه المستعملة.

بناء القدرات

٩٣ - إذا ما أريد خفض حدة الجوع والفقر، فإن ثمة حاجة بالتالي إلى تعزيز القدرة السوقية لدى المزارعين قياسا على الشركاء الآخرين في السلسلة الغذائية. وهناك الآن عدد ضئيل من الشركات المتعددة الجنسية العملاقة يسيطر بشكل متزايد على الأسواق الغذائية والزراعية الدولية. فالعلاقات التشاركية الفعالة هي علاقات بين المتكافئين، والمزارعون اليوم هم عناصر غير متكافئة.

٩٤ - ويتعين أيضا على المزارعين أن ينظموا أنفسهم وأن يتصرفوا بشكل موحد كي يقوموا على نحو فعال باعتماد سياسات زراعية مستدامة. فعلى سبيل المثال فإن مفعول ممارسات مكافحة الآفات بشكل لا يضر بالبيئة قد يبطل بسهولة إذا لم يبد مزارع واحد التعاون. ومنظمات المزارعين هي عنصر حاسم في نشر المعلومات والتكنولوجيا لدى المزارعين، والمواءمة بين أنشطتهم، ورصد الأنشطة وآثارها، وحشد المزارعين من أجل التعاون. وفي كثير من الحالات، ثمة حاجة أيضا إلى جهود موحدة لتخفيف حدة الآثار الناجمة عن القوى الطبيعية العنيفة من قبيل الإعصارات المدارية والفيضانات أو الإصابة بالآفات، وليس في المقدور عمل ذلك إلا من خلال منظمات قوية.

٩٥ - ومنظمات المزارعين في حاجة إلى بناء قدراتها. ففي تونس، أعد برنامج طموح للمياه يرمي إلى تعزيز قدرات الجمعيات المهنية (جمعيات المصلحة المشتركة). وتوفر هذه الجمعيات ٤٠ في المائة من المياه اللازمة للمناطق الريفية. ويغطي برنامج بناء القدرات هذا المستويين التقني والتنظيمي، ويركز أيضا على تزويد المستعملين بالمعرفة. وتقدم الدورات التدريبية للأشخاص الذين يضطلعون بالمسؤولية عن إدارة هذه الجمعيات.

الدعم من منظمة إلى أخرى

٩٦ - تنص الفقرة ٣٢-١٠ من جدول أعمال القرن ٢١ على أنه ينبغي ''أن تضع منظمات تمثيل المزارعين برامج من أجل تطوير ودعم منظمات المزارعين، ولا سيما في البلدان النامية''.

٩٧ - ويعد ''برنامج من مزارع إلى آخر'' في نيكاراغوا مثالا طيبا على الدعم من منظمة إلى أخرى فيما بين المزارعين. ويعمل هذا البرنامج، الذي أنشأه اتحاد مزارعي نيكاراغوا (الاتحاد الوطني للمزارعين ومربي الماشية في نيكاراغوا) عام ١٩٨٧، على تشجيع الزراعة المستدامة داخل النظم الإيكولوجية الهشة باستخدام الموارد المحلية والمعرفة المحلية لدى المزارعين. وينبغي أن تكون المشاركة المتوسطة الأجل من المزارعين ذوي الخبرة، في شكل علاقات تشاركية أو إسداء المشورة أو كليهما، ممارسة موحدة في نقل المهارات والتكنولوجيا.

٩٨ - وفي أيار/مايو ٢٠٠٠، وضع الاتحاد الدولي للمنتجين الزراعيين برنامجا للتعاون الإنمائي الدولي في إطار الدعم من منظمة إلى أخرى تقوم في إطاره منظمات المزارعين داخل البلدان الصناعية بالمساعدة على تعزيز منظمات المزارعين داخل البلدان النامية. وهذا البرنامج مدعم من تسع وكالات زراعية ذات صلة بمنظمات المزارعين داخل أوروبا وكندا واليابان. وأقامت واحدة من هذه الوكالات، هي وكالة Agiterra (هولندا)، موقعا تفاعليا على الشبكة يحمل اسم ''Peasants Worldwide'' (المزارعون في أنحاء العالم) لتيسير الاتصالات في عملية تعزيز منظمات المزارعين داخل البلدان النامية.

٩٩ - إن احتياجات بناء القدرات لدى منظمات المزارعين التابعة للبلدان النامية هائلة. ولذا ينبغي توجيه المزيد من المساعدة الإنمائية إلى عملية تعزيز قدرة المزارعين على المشاركة في تطورهم الذاتي، من خلال منظمات المزارعين.

أولويات المستقبل بالنسبة إلى المزارعين: التوصيات

١٠٠ -قدمت التوصيات التالية:

١ - يجب عكس اتجاه سحب الموارد بعيدا عن الزراعة، وكذلك الهبوط الحاد في المساعدة المقدمة للتنمية الزراعية.

٢ - ينبغي أن تتركز الجهود الإنمائية بقدر أكبر على الناس وعلى منظماتهم، ولا سيما المزارعون الريفيون. ويتمثل أحد مفاتيح نجاح الحرب ضد الجوع في وجود شركاء منظمين جيدا للعمل معهم، من قبيل منظمات المزارعين. ولذا فإن تعزيز القدرة المؤسسية لدى منظمات المجتمع المدني وإشراكها بوصفها شركاء في الجهود الإنمائية، يستلزمان أن يكونا حجر الأساس في أي استراتيجية للوصول إلى فقراء الريف.

٣ - يحتاج المزارعون داخل البلدان النامية للهروب من الفقر إلى إمكانات تمكنهم من الذهاب إلى أبعد من مجرد إنتاج الغذاء لأسرهم، وإدرار الدخل من السوق التجاري. وتحقيقا لذلك فهم في حاجة إلى فرص سوقية. وهم في حاجة أيضا إلى مساعدة تقنية كي يتمكنوا من استغلال تلك الفرص، إلى جانب تهيئة بيئة مؤاتية للسياسة الزراعية.

٤ - إذا ما أريد خفض حدة الجوع والفقر، فثمة حاجة بالتالي إلى تعزيز الطاقة السوقية لدى المزارعين قياسا على الشركاء الآخرين في السلسلة الغذائية. وهناك عدد ضئيل من الشركات المتعددة الجنسية العملاقة يسيطر بشكل متزايد على الأسواق التجارية الغذائية والزراعية. وهناك حالات كثيرة أفضى فيها

التخلص من القيود الإدارية وتحرير الاقتصاد إلى ضغط شديد على أسعار المنتجين وحددت زيادات في هوامش التجار. ولذا ينبغي أن تساعد السياسات الزراعية على تشجيع تنظيم المزارعين اقتصاديا.

٥ - ينبغي للمؤسسات الدولية أن تتبنى سياسات تشجع التنمية الاقتصادية العالمية وإزالة الفقر وتوفير الأمن الغذائي، وذلك من خلال تدابير يكون من شأنها تصحيح الاختلالات الخطيرة داخل النظام الدولي للاستثمار والتجارة غير المواتية لصغار الشركاء داخل البلدان النامية.

٦ - من المهم أن تتيح قواعد صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية للحكومات اتباع سياسات زراعية وتقديم خدمات بحثية واستشارية يكون من شأنها تشجيع التنمية المستدامة للزراعة، حتى داخل مناطق العالم التي تكون فيها تكاليف الإنتاج الزراعي المستدام أعلى من أسعار السوق العالمي.

٧ - يحتاج المزارعون إلى تأمين إمكانية وصولهم إلى الموارد في الأجل الطويل. ويعني ذلك على وجه الخصوص كفالة تأمين حيازة الأراضي للمزارعين، وتأمين الحقوق في المياه، وإمكانية الوصول إلى الائتمانات بأسعار محتملة، وإمكانية الوصول إلى الموارد الجينية من قبيل البذور والثروة الحيوانية المحسنة. ولا تستلزم هذه التدابير مستويات عالية من الإنفاق الحكومي، ولكنها تحدث تأثيرا جد كبير في عملية تحفيز المزارعين.

٨ - إن كفاءة البنية الأساسية للتسويق والنقل والاتصالات جزء لا غنى عنه من النظام الزراعي المستدام. فالبنية الأساسية الريفية ليست فحسب مهمة بالنسبة للمزارعين كمنتجين، ولكنها مهمة أيضا للمزارعين كمواطنين ولنوعية حياتهم داخل المناطق الريفية.

٩ - البرامج الزراعية في حاجة إلى أن تعالج الحالة الخاصة التي تعيشها المزارعات اللاتي ينتجن الجزء الأكبر من الأغذية داخل البلدان النامية.

١٠١ - وفي التحليل النهائي، فإن المزارع هو العنصر الذي سيوجد أي استراتيجية لتحقيق الأمن الغذائي أو يقوض هذه الاستراتيجية. ولذا فمن اللازم عدم إبعاد بؤرة التركيز عن العنصر الفاعل الرئيسي. وإذا ما وضع مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة من بين أولوياته تعزيز الزراعة الأسرية وتيسير جهود المساعدة الذاتية التي يقوم بها المزارعون، فسيمكن حينئذ إحراز تقدم جوهري في الوفاء بالأهداف الإنمائية في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية (انظر A/56/326، المرفق).

١٠٢ - ولذا ينبغي للحكومات والمنظمات الإنمائية أن تعترف بالمزارعين ومنظماتهم كشركاء تامين في العملية الإنمائية. ويجب أن تيسر التشريعات تنظيم المزارعين، والاعتراف بحقوقهم في أن يتكلموا عن أنفسهم. كما يجب أن تفي الخدمات العامة باحتياجات المزارعين. ويتعين أن تعطي الوكالات الإنمائية الأولوية لبناء قدرات منظمات المزارعين، وتنسيق جهودهم ومواءمة ما يتبعونه من نهوج.

١٠٣ -وختاما، سيكون في صالح الجميع إحلال سلام حقيقي يستند إلى العدالة، ولا سيما داخل القطاع الريفي. وبالنسبة للمزارعين، يمثل ذلك المكون النهائي اللازم للتنمية المستدامة في العالم. وتستطيع منظمات المجتمع المدني المساعدة على نزع فتيل الصراعات وتشجيع السلام والاستقرار، على غرار ما قامت به لجنة البحر الأبيض المتوسط التابعة للاتحاد الدولي للمنتجين الزراعيين خلال اجتماعيها اللذين عقدا في القدس ومنطقة الأمم المتحدة العازلة داخل قبرص. ولذا، فحتى عندما تتنازع الحكومات، فإنه لا ينبغي منع منظمات المجتمع المدني من الاجتماع والتعاون إذا أرادت ذلك.

الحواشي

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8)، القرار ١، المرفق الثاني.

(٢) انظر: الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠١، الملحق رقم ٣ (E/2001/23)، الفصل الثاني، الفرع ألف.

(٣) FCCC/CP/1997/7/Add.1، المقرر 1/CP.3، المرفق.

(٤) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ١٧٧١، الرقم ٣٠٨٢٢.